

The restoration of parliamentary life in Syria in 1954

(historical study)

Asst. Prof. Ali Salih Hamdan Hamed, (PHD)

Faculty of Humanities - Department of History, University of Zakho
ali.hamdan@uoz.edu.krd

DOI: <https://doi.org/10.31973/aj.v2i142.3805>

Abstract

Syria's first attempts to apply a parliamentary system was during the late twenties of the last century, specifically during the French Mandate era (1920-1946). As soon as Syria became independent, it was trapped under the rain of the military coups (1949-1954), which controlled the elected parliaments with iron and fire, according to their interests, without considering the interests of the helpless Syrian people.

Syria witnessed a new phase of parliamentary life after the 1954 elections, following the fall of the military coups rule and the resignation of Adib al-Shishakli and his departure from the country. Various Syrian parties and independent personalities participated in the elections and the army did not interfere in state affairs, in a dangerous precedent, which led to a natural and free counting of votes. For the first time, therefore, the Syrian Parliament elections in 1954 can be counted as one of the fairest and most mature elections in the Arab countries at that time, which demonstrated the ability of the Syrians to choose their true representatives whenever the appropriate environment is available without the blatant interference of the influential authorities.

Key words

(Independence, coup, parliament, political life, Syria)

عودة الحياة البرلمانية في سوريا عام ١٩٥٤ (دراسة تاريخية)

أ.م.د. علي صالح حمدان حامد

فاكولتي العلوم الإنسانية - قسم التاريخ، جامعة زاخو

(مُلخَصُ البَحْث)

شهدت سوريا أولى محاولاتها لوضع أسس النظام البرلماني وتفعيل دوره في الحياة عامة في أواخر العشرينيات من القرن الفائت، وتحديدًا في عهد الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦)، ومع ذلك لم تدخر سلطات الانتداب جهداً في التدخل في الشأن البرلماني السوري وجعله فاقداً لأي سلطة حقيقية، وما أن استقلت سوريا حتى وقعت تحت رحمة الانقلابات العسكرية (١٩٤٩-١٩٥٤)، والتي واجهت هي الأخرى البرلمانات المنتخبة بالحديد والنار، بحسب مصالحها دون النظر في المصلحة الشعب السوري المغلوب على أمره.

عرفت سوريا مرحلة جديدة من الحياة البرلمانية بعد انتخابات عام ١٩٥٤، أثر سقوط حكم الانقلابات العسكرية واستقالة أديب الشيشكلي ومغادرته البلاد، فقد شاركت في الانتخابات مختلف الأحزاب السورية والشخصيات المستقلة ولم يتدخل الجيش في شؤون الدولة وذلك في سابقة خطيرة، مما أدى إلى فرز طبيعي للأصوات وبحرية لأول مرة، لذا يمكن عد انتخابات البرلمان السوري عام ١٩٥٤، من أنزه وأنضج الانتخابات التي عرفتها الدول العربية وقتذاك، الأمر الذي برهن على مقدرة السوريين في اختيار ممثليه الحقيقيين متى ما توفرت البيئة المناسبة دون التدخل السافر من السلطات المتنفذة.

الكلمات المفتاحية (الاستقلال، الانقلاب، البرلمان، الحياة السياسية، سوريا)

المقدمة

عرفت سوريا الحياة البرلمانية منذ تأسيسها، إذ يمكن تحديد عام ١٩٢٨ كأول تمثيل برلماني سوري في عهد الانتداب الفرنسي، إذ تم بناء أول دار للبرلمان وأجريت الانتخابات ووضع القانون الاساسي للدولة، ولم تحدث تغييرات ملحوظة على الحياة البرلمانية السورية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الفائت، باستثناء عهد الانقلابات العسكرية الذي قاده عدد من الضباط المتنفذين في الجيش السوري، وكان من الطبيعي أن تكون أبرز النتائج المترتبة جراء ما تقدم، توقف الحياة البرلمانية لصالح الدكتاتوريات الفردية، التي أحكمت سيطرتها على البلاد عبر إصدار قوانين ومراسيم شرعتها لمصلحتها، إلا أن عام ١٩٥٤ شهد عودة الحياة البرلمانية في سوريا عن طريق إجراء انتخابات عامة، تعد الأكثر نضجاً من بين معظم الانتخابات المتتالية التي جرت في سوريا سابقاً ولاحقاً.

يكتسب البحث أهميته في أنه يدرس الظروف العامة التي مهدت لعودة الحياة البرلمانية في سوريا بعد التخلص من آثار الانقلابات العسكرية المتلاحقة، فضلاً عن قناعة الرأي العام السوري بضرورة إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة ووصول ممثلين عن الشعب إلى مركز القرار، كما تناول البحث أسماء الشخصيات التي عملت تحت قبة البرلمان السوري والخلفيات الاجتماعية والمناطقية التي جاؤوا منها، وتطرق البحث أيضاً إلى أهم النتائج التي أسفرت عنها الحدث السوري البرلماني المهم في تلك المرحلة.

قسم البحث إلى مقدمة، ومحاوّر عدة، إلى جانب الخاتمة وقائمة بالمصادر، إذ كرس المحور الأول لبدايات الحياة البرلمانية السورية في المدة ١٩٢٨ - ١٩٥٣، فيما خصص المحور الثاني لعودة الحياة البرلمانية بعد إنتهاء عهد الانقلابات العسكرية، فيما تطرق المحور الثالث إلى الانتخابات البرلمانية في ٢٣ و ٢٤ أيلول، و ٤ و ٥ تشرين الأول عام ١٩٥٤، وخصص المحور الرابع للتوزيع الجغرافي لأعضاء البرلمان السوري المنتخب في عام ١٩٥٤، إلى جانب أن المحور الخامس سلط الضوء على أبرز نتائج الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٥٤.

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في سرده للوقائع، بغية الوصول إلى النتائج المرجوة، عبر تفكيك تشابك الأحداث وارتباطها مع بعض، وتوضيح مجمل المواقف وشرح أبعادها، كما استفاد البحث من المصادر المتوفرة والمتنوعة والتي أسهمت في سد العديد من الثغرات، التي تنوعت ما بين المذكرات الشخصية والكتب الوثائقية والصحافة وغيرها من المصادر المهمة.

أولاً/ بدايات الحياة البرلمانية السورية في المدة ١٩٢٨ - ١٩٥٣

اضطرت سلطات الانتداب الفرنسي^١، لأن تتفاوض في عام ١٩٢٨ مع زعماء الكتلة الوطنية وهي تجمع حزبي تعد امتدادا للأحزاب السياسية التي نشأت في سوريا بداية القرن العشرين (عبد الكريم، ١٩٩٤، ص ٢٣٧)، إذ جرى الاتفاق بين الطرفين على انتخاب الجمعية التأسيسية لسن دستور للبلاد (السعيد، ١٩٧٨، ص ١٨٠)، فقد أوفى المفوض السامي هنري بونسو (١٨٧٧-١٩٦٣) بوعده بسن القانون الاساسي للسوريين، لاسيما أن الكتلة الوطنية بعد فوزها بالانتخابات، كانت قد وعدت بتحقيق مطالب الشعب عبر وضع دستور يضمن سيادة البلاد ووحدتها.^٢

^١ كانت حصة فرنسا من أراضي الدولة العثمانية بموجب اتفاقية سايكس - بيكو واسعة وبعيدة عن التجانس من الوجهتين القومية والجغرافية معا وكانت تشمل سوريا وكليزيا والموصل وديار بكر، للتفاصيل ينظر: (الحصري، ١٩٤٨، ص ٦٦).

^٢ كان المؤتمر السوري العام بمثابة (مجلس نيابي) و (مجلس تأسيسي)، وقد تألف من نواب يمثلون مختلف المناطق السورية، وقد عقد اول جلساته في ٣ حزيران ١٩١٩ وآخر اجتماعاته في ١٩ تموز ١٩٢٠، (الحصري، ١٩٤٨، ص ٢٤٥)؛ (الحكيم، ١٩٦٦، ص ٩١).

أطلق على مبنى البرلمان تسمية (دار البرلمان السوري)، حين بدئ بإنشائه على أنقاض سينما ومسرح (جناق قلعة) التي شيدها العثمانيون بالاتفاق مع الألمان في عام ١٩١٦، على طريق حي الصالحية^٣، وكانت دار السينما قد افتتحت من قبل ناظر البحرية وقائد الجيش الرابع جمال باشا (١٩٧٣-١٩٢٢)، والذي عرف باسم جمال باشا السفاح لتكليه بالمواطنين الأحرار السوريين^٤، وكانت الحاجة لبناء مبنى للبرلمان الجديد قد برزت عندما أراد الرئيس السوري تاج الدين الحسني (١٨٨٥-١٩٤٣)، بناء مقر للبرلمان السوري، وتم البحث عن موقع مناسب في مختلف أنحاء دمشق، ولم يجدوا أفضل من الموقع المذكور أعلاه (العجلاني، ٢٠١٧، ص ٥).

الجدير بالذكر أن دار البرلمان، كان قد بني على مراحل عدة وعلى مساحة تبلغ (٦٥٨٩) متراً مربعاً، إذ انتهت المرحلة الأولى في عام ١٩٣٢، وجرت المرحلة الثانية بعد هجوم الفرنسيين على البرلمان في ٢٩ أيار ١٩٤٥ والذي أدى إلى تخریب وتدمير بعض أجزائه ومقتل حاميته والذين تراوح عددهم بنحو ثلاثين دركياً وشرطياً، بعدها فكر سعد الله الجابري (١٨٩٢-١٩٤٧)، وكان رئيساً لمجلس النواب، بإنشاء قاعة جديدة لاجتماعات النواب تستوعب عدداً أكبر منهم وإعادة ترميم وبناء ما هدم من الأقسام (العجلاني، ٢٠١٧، ص ٥). استقالت الحكومة السورية برئاسة الداماد أحمد (١٨٧٨-١٩٦٠) في شباط ١٩٢٨، وكلف تاج الدين الحسني بتشكيل حكومة جديدة كي تشرف على انتخابات المجلس التأسيسي المزمع تشكيله، وفي الربع الأخير من شهر نيسان ١٩٢٨، أجريت انتخابات عامة للجمعية تأسيسية، وفازت قائمة الكتلة الوطنية بزعامه هاشم الأتاسي (١٨٧٣-١٩٦٠) فوزاً ساحقاً وضمنت هيمنتها على المجلس النيابي، وفي حزيران من العام نفسه، عقد الاجتماع الأول للجمعية التأسيسية، وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمعية التأسيسية (الداستير المتعاقبة في سورية تحليل ومقارنة، ٢٠١٧، ص ٤).

كما انتخب إبراهيم هنانو (١٨٦٩-١٩٣٥) رئيساً للجنة المكلفة بصياغة الدستور، فيما عقدت اللجنة المكونة من ٦٨ عضواً، حيث ترأس هاشم الأتاسي خمسة عشر اجتماعاً بين ٩ حزيران وحتى ١١ آب، وبعد أن أنهت أعمالها، وضعت أول دستور لسوريا، لكن المفوض

^٣ شهدت بلاد الشام أولى التحركات العربية ضد العثمانيين قبل المناطق الأخرى، إذ تشير الوثائق البريطانية إلى أن أول ظهور للحركة التحررية العربية، كان في منتصف القرن التاسع عشر في المدة (١٨٦٥-١٨٨٠)، ثم تجددت بعد اقرار الدستور العثماني في عام ١٩٠٨، وبدأت الأحزاب والمنظمات العربية تنشط ضد الهيمنة العثمانية، للتفاصيل ينظر: (سلطان، ١٩٩٦، ص ١٧)؛ (الكيالي، ١٩٩٧، ص ٢٠).

^٤ كان اتباع الاتحاديين سياسة التتريك ضد الوطنيين من غير الترك، أمراً مستهجناً من قبل رعايا الدولة العثمانية بخاصة بعد إغلاق مقرات تنظيماتهم السياسية وجراندتهم، كما حدث عندما اغلقوا جريدة (الأخاء العثماني)، و(المنتدى الادبي)، للتفاصيل ينظر: (فرزات، ١٩٥٥، ص ٣٠)؛ (الجبوري، ١٩٨٠، ص ٢٩).

الفرنسي رفض نشر الدستور بزريعة أنه مخالف لميثاق الانتداب، وظل يماطل بعدم نشره حتى منتصف أيار ١٩٣٠، إذ تم نشره بعد أن أقرته الجمعية التأسيسية في ١٤ أيار ١٩٣٠، تحت ضغط الشارع والقوى السياسية (شهرستان، ٢٠٠٠، ص ١٤٩-١٥٩).

نظمت الانتخابات النيابية السورية بهدف إقرار دستور عام ١٩٣٠، وجرى اعتماد اسم رسمي جديد وعلم جديد للبلاد (فرزات، ١٩٥٥، ص ١١١)، وكذلك من أجل إقرار مؤسستي مجلس نيابي ورئاسة منتخبتين، وبذلك تأسست الجمهورية السورية الأولى، لتكون ثاني دولة عربية تتبنى النظام الجمهوري بعد لبنان، وثالث دولة شرق أوسطية بعد تركيا، وبدأت فترة هذا المجلس من ٩ حزيران ولغاية ١١ اب ١٩٢٨، وكان عدد النواب فيه ٦٧ نائباً، وكانت الكتلة الوطنية أهم الأحزاب المشاركة فيه، وظل الوضع على ما هو عليه إلى أن عطل المجلس بقرار من سلطة المفوض السامي قبل إنهاء وضع الدستور، وبقيت الحياة النيابية معطلة حتى حزيران ١٩٣٢، بسبب المطالبة بالاستقلال وخروج القوات الفرنسية من سوريا، وإلغاء الأحكام العرفية في البلاد.^٥

الجدير بالذكر أن البرلمان السوري مارس مهامه بجدية ونشاط في ذلك العهد بالرغم من كل الصعوبات التي وضعتها سلطات الانتداب الفرنسي، فعلى سبيل المثال صدر عن رئيس الجمهورية المادة ١٠٢ التي نصت على تمديد الدورة النيابية لدراسة الموازنة مما دفع المجلس الى الاستمرار في دوامه دون كلل (المجلس النيابي الدور التشريعي الثاني الدورة الرابعة الجلسة الثالثة عشر، ١٩٣٨، ص ١١١)، وكانت الأحزاب السورية بالرغم من كل الضغوطات تشارك في الانتخابات، ومن ذلك أن الشيوعيون رشحوا أعضاء منهم للوصول الى المجلس النيابي وكان هذا أول امتحان نيابي لهم، حيث تقدم زعيمهم خالد بكداش (١٩١٢-١٩٩٤) بأول بيان انتخابي لحزبه في عام ١٩٤٣ (الراوي، ١٩٨٥، ص ١٦٤).

مع ما تقدم، شهدت الحياة النيابية انفتاحاً أوضح بعد استقلال البلاد في ١٧ نيسان ١٩٤٦، إذ شاركت الأحزاب السورية في الانتخابات التي جرت بصورة أكثر كثافة (الراوي، ١٩٨٥، ص ١٦٤)، إذ عرفت سوريا أوضاعاً استثنائية، عندما أدى الجيش السوري دوراً مهماً في تحديد مصير البلاد، أو كما وصفه أحد الساسة بـ(استمرار جرثومة الانقلابات في الحياة السورية) (نصور، ١٩٩٥، ص ٢١١)، ولم تشهد البلاد سوى هدير الدبابات في الطرقات وأصوات الموسيقى العسكرية في الاذاعة السورية والبلاغات التي تحمل رقم واحد

^٥ اتسمت الحياة السياسية في سوريا قبل الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦) بالنشاط الملحوظ، فقد اجتمع المؤتمر السوري العام في العام ١٩١٩ واعلن استقلال سوريا في ٧ اذار ١٩٢٠، الا ان الجنرال غورو زحف على رأس جيشه باتجاه دمشق وهزم الجيش السوري واستولى على دمشق وحلب وحمص وحماه وسوريا كلها، للتفاصيل: (النجار، ١٩٥٣، ص ٥٤٩)؛ (كوريا، ٢٠٠١، ص ٥).

تتلى بين الحين والآخر وكل قائد انقلاب يتهم ما قبله بالخيانة العظمى والكل يتغنى بقضية فلسطين وبعودة الجيش إلى ثكناته (بزي، ١٩٩٦، ص ٢٧٩)، فقد كان عامل مهم هدد حياة الديمقراطية السورية في المقام الأول هي القضية الفلسطينية على حد قول أحد الساسة السوريين (نصور، ١٩٩٥، ص ٢١١).

اتسمت المرحلة التي تلت أول انقلاب عسكري في سوريا والذي قاده الزعيم حسني الزعيم (١٨٩٧-١٩٤٩) في الثلاثين من آذار عام ١٩٤٩، بأنها كانت قلقة ومتأرجحة، فقد تجاذبت البلاد عدة انقلابات عسكرية، صبغت الحياة النيابية بالصبغة الدكتاتورية، بل كانت الحياة السياسية معطلة في غالب الأحيان، فقد حل حسني الزعيم المجلس النيابي المشكل عام ١٩٤٧ ووعده بإعادة الحياة البرلمانية بطريقة غير التي كانت سائدة، إذ عد المجلس السابق عشائرياً لا يلبي طموحات الشعب، ولم يكن الزمن ليسعفه، إلا أن أقرب معاونيه العميد سامي الحناوي (١٨٩٨-١٩٥٠)، عاجله بانقلاب ثان في السادس عشر من آب عام ١٩٤٩.^٦

ما أن استتب الأمر للانقلابيين الجدد، حتى جرت انتخابات نيابية وتشكل إثرها جمعية تأسيسية، وجرى إصدار دستور جديد للبلاد أقرته الجمعية التأسيسية، لكن الأمر ما لبث أن تفاقم بسبب الخلافات بين الأحزاب الكبيرة، فكان الانقلاب العسكري الثالث بزعامه شخصية عسكرية هو العقيد أديب الشيشكلي (١٩٠٩-١٩٦٤) صبيحة التاسع عشر من كانون الأول عام ١٩٤٩، حيث عقدت الجمعية التأسيسية جلسة عادية في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٩، لبحث موضوع الانقلاب الذي حدث قبل ثلاثة أيام، وكفي يقوم رئيس الدولة بتأدية القسم، قدم رئيس الدولة استقالته للجمعية التأسيسية، حيث عقدت اجتماعاً في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٩ للنظر بأمر الاستقالة، إلا أن الجمعية التأسيسية رفضت استقالة رئيس الدولة، ومن ثم تألفت وزارة جديدة برئاسة خالد العظم (١٩٠٣-١٩٦٥)، وفي آخر جلسة عقدتها الجمعية التأسيسية باسمها، ناقشت تحويل نفسها إلى المجلس النيابي (الخير، ١٩٩٥، ص ١٦٨-١٧٠).

عقد المجلس النيابي الجديد أولى جلساته في ٥ آب ١٩٥٠، وقام بانتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، حيث جرى اعداد دستور للبلاد وصف بأنه: "يعد دستور ٥ ايلول عام ١٩٥٠ من أنضج الدساتير العربية التي عاصرتها" (السعيد، ١٩٧٨، ص ١٨٦)، ونظراً لإستيلاء قادة الجيش وتفاقم الصراعات فيما بينهم، قام الجيش بحركة انقلابية جديدة صبيحة

^٦ ترأس الوزارة الزعيم أديب الشيشكلي من ١٩ تموز ١٩٥٣ لغاية ١ آذار ١٩٥٤، وصبري العسلي من ١ آذار ١٩٥٣ لغاية ١٩ حزيران ١٩٥٤، وسعيد الغزي من ١٩ حزيران ١٩٥٤ لغاية ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٤، وفارس الخوري من ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٤ لغاية ١٣ شباط ١٩٥٥، (بزي، ١٩٩٦، ص ٢٨٠)،

اليوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٥١، ومن ثم جرى اعتقال أعضاء الحكومة فضلاً عن رئيس الجمهورية الذي أُقيل فيما بعد، وحكم الانقلابيون البلاد حكماً مباشراً حتى الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٤ (الخير، ١٩٩٥، ص ١٧٨).

لم يسعف التوجه العربي الواضح لحكم أديب الشيشكلي في تجميل صورته عند السوريين عموماً، لاسيما أن السلطات السورية دأبت بتوجيهات مباشرة من أديب الشيشكلي، تأكيد الطابع العربي لسوريا، فقد ورد في البيان الحكومي على سبيل المثال ما يأتي: "إذا كان لأمة من الأمم أن تفخر بتاريخ أمجادها التليدة، فالعرب في مقدمة هذه الأمم واصدار المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٢ في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٢، الذي قضى بإنشاء قبر (الجندي المجهول) في العاصمة السورية واقامة تماثيل هي نصب شخصيات لعظماء العرب من سوريين وغيرهم، قدماء ومعاصرين او نصب رمزية تمثل نهضات العرب، والمواقف الحساسة في تاريخهم القديم والجديد" (سلو، ١٩٥٢، ص ٥٥).

ثانياً/ عودة الحياة البرلمانية بعد إنتهاء عهد الانقلابات العسكرية

تجدد الإشارة إلى أنه جرى وضع دستور جديد لسوريا مع انتخاب أديب الشيشكلي رئيساً للجمهورية في ٢١ حزيران عام ١٩٥٣، وللعلم كان المرشح الوحيد للرئاسة، فيما أُحيل الرئيس السابق اللواء فوزي سلو (١٩٠٥-١٩٧٣) على التقاعد، وجرت الانتخابات النيابية في ٣٠ تموز ١٩٥٣ وتشكل مجلس جديد من ٨٢ نائباً، فاز بالنيابة ٦٠ نائباً ينتمون لحركة التحرير التابعة لقائد الانقلاب العسكري، أما بقية النواب فكانوا من المستقلين ومشايخ العشائر ولم يكن بينهم أي سياسي بارز في السياسة السورية، وفي ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٣ اجتمع المجلس النيابي، وانتخب السياسي مأمون الكزبري (١٩١٤-١٩٩٨) رئيساً له (عبد الكريم، ١٩٩٤، ص ٢٣١).

كان أديب الشيشكلي قد افتتح المجلس بكلمة قال فيها: "إن سوريا تعود اليوم لتصل ما انقطع من حياتها البرلمانية" (بشور، ٢٠٠٣، ص ٢٤٣)، وكان دستور عام ١٩٥٣ قد استقى أسسه العامة من دستور ١٩٥٠ في توزيع السلطات التي منحت لمركز الرئاسة على حساب البرلمان الذي نزع عنه حقه في منح أو سحب الثقة عن الوزارة (بشور، ٢٠٠٣، ص ٢٤٣)، وتجدد الإشارة إلى أنه بعد إعلان الدستور الرئاسي في ١٠ تموز ١٩٥٣، صدر المرسوم التشريعي رقم (٤٧) المنظم للأحزاب في ١٢ أيلول ١٩٥٣ (فرزات، ١٩٥٥، ص ٢٧٢).

دخلت سوريا مرحلة جديدة، عندما تفجرت الاضرابات ضد حكومة أديب الشيشكلي في كانون الثاني ١٩٥٤، وتحديداً في جبل العرب وتحولت الى ثورة شبه مسلحة حيث عمت التظاهرات معظم المدن السورية، لكن أديب الشيشكلي أرسل القوات العسكرية الى السويداء والتي استطاعت إخماد الحركة بسرعة، وأمر باعتقال كبار السياسيين ومنهم صبري العسلي

(١٩٠٣-١٩٧٦)، ورشدي كيخيا (١٨٩٩-١٩٨٧) في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٤ (عبد الكريم، ١٩٩٤، ص ٢٣٢).

تنادى السياسيون والأحزاب السورية الفاعلة لعقد اجتماع في حمص لإقرار ميثاق وطني فيما بينهم، ووجهوا إنذاراً لأديب الشيشكلي ليعيد الأوضاع الدستورية للبلاد، وليفرج عن المعتقلين السياسيين، وليوقف الحرب الأهلية في جبل العرب، وكانت تلك الجبهة من تأسيس هاشم الأتاسي، لكن أديب الشيشكلي رد على الإنذار باعتقال من وقعت يده عليه، فزادت الاضطرابات والمظاهرات الطلابية فتصدت لهم رجالات السلطة بالقنابل المسيلة للدموع، وعمت المظاهرات البلاد منادية بسقوط النظام، وكانت هذه الأحداث أرضاً خصبة لانقلاب عسكري جديد (منافخي، المدني، ٢٠٠٩، ص ٦٢).

تمردت وحدات اللواء الثاني بحلب بزعامة العقيد فيصل الأتاسي (١٩١٧-١٩٩٨) في صباح الخميس ٢٤ شباط ١٩٥٤، وتسلم قيادة المنطقة ومن ثم احتل مركز الحكومة ومبنى الإذاعة وسرعان ما التحقت به الفرق المتمركزة في الجزيرة والمنطقة الوسطى (بشور، ٢٠٠٣، ص ٢٦٤)، كما قطعت إذاعة حلب ببرامجها لإذاعة بيان صادر عن النقيب مصطفى حمدون (١٩٢٥) من موقع حلب في صباح الخميس ٢٢ شباط ١٩٥٤، إذ ناشد قطعات الجيش في مختلف المحافظات لكي تنضم إلى حركته، وحدد أهداف حركته بأنه يرغب بإقالة رئيس الجمهورية ومن ثم تسليم البلاد إلى حكومة دستورية، ولم يمض وقت طويل حتى بدأت القطعات العسكرية تتجاوب مع ندائه ابتداءً من الرقة ثم الحسكة ودير الزور (حشوة، ٢٠١٣، ص ٢٣).

أعلن مصطفى حمدون أن القيادة العسكرية في الشمال تعلن انفصالها واستقلالها عن قيادة دمشق، وفي العاشرة مساءً انضمت للحركة قطعات عسكرية من حمص وحماه واللاذقية، ثم أعلن عن تشكيل القيادة العامة الشمالية والشرقية والوسطى، ثم وجهت تلك القيادة إنذاراً لأديب الشيشكلي لكي يغادر البلاد، والذي عقد الاجتماع واستشارة المقربين فيما يعمل، والنصح له بمغادرة البلاد حقناً للدماء (سيل، ١٩٦٨، ص ١٩١)، كما أعلنت قيادات الجيش في المحافظات الشمالية والشرقية والغربية (حلب، اللاذقية، دير الزور، الرقة، الحسكة) انفصالها عن دمشق، وأكدت أن أهداف هذه الحركة أهداف وطنية وقومية لإنقاذ البلاد والعودة بها إلى الأوضاع الدستورية الصحيحة والحياة الديمقراطية، سبباً مباشراً في اسقاط حكم الشيشكلي (رشاد، ٢٠٠١، ص ٨٢).

بالتزامن مع ما تقدم، أعلن أديب الشيشكلي في بيان له أذيع من إذاعة دمشق في الساعة ١١ مساءً ٢٥ شباط ١٩٥٤، عن استقالته تلاه مأمون الكزبري امام مجلس النواب، حيث جاء فيه: "لم يكن عسيرا علي قمع هذه الحركة غير أن ذلك يعني ان جيشنا سيقتل

والعدو رابض على حدوده، وحققنا لدماء الشعب الذي احبه استقيل" (سيل، ١٩٦٨، ص ١٩٢)، ومع أن عدداً من مؤيديه العسكريين في اليوم التالي حاولوا تنصيب مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب رئيساً للجمهورية بالنيابة واستمرار النظام القائم، إلا أن الجيش أحبط الخطة ولم يبق أديب الشيشكلي طويلاً في بيروت بل غادرها إلى المملكة العربية السعودية في ٢٧ شباط ١٩٥٤، وفي حمص عقد مؤتمر لتدارس الخطوات المقبلة وتقرر عودة رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي لممارسة مهامه حتى نهاية ولايته، بعد أن أبعده قسراً في عهد حكومة الانقلاب (رشاد، ٢٠٠١، ص ٨٢).

وصف أحد الكتاب السوريين ما تقدم بما يأتي: "لقد قام الجيش بحركته استجابة لرغبة الشعب في ٢٥ شباط ١٩٥٤ فأنتهى الحكم الفردي" (فرزات، ١٩٥٥، ص ٢٧٤)، ولأن الرأي العام السوري كان مسيئاً، فقد عادت الأحزاب والشخصيات التي التفت لمواجهة أديب الشيشكلي وإسقاطه إلى مواقعها السياسية السابقة وبرزت الخلافات الجوهرية للعلن (ديب، ٢٠١١، ص ١٤٢) وعمت الفوضى حيث استلم السلطة العليا رئيس الأركان العامة الزعيم شوكت شقير، وكانت أول خطوة قام بها أن أذاع نداء طالب فيه بالهدوء، وما كاد أديب الشيشكلي يصل إلى بيروت، حتى زار شقير سجن المزة وأطلق سراح الزعماء السياسيين (سيل، ١٩٦٨، ص ١٩٣).

اجتمع البرلمان السوري في صباح ٢٧ شباط وأصدر قراراً بحل نفسه، وفي صباح الأول من آذار ١٩٥٤ قدم الرئيس هاشم الأتاسي إلى دمشق يرافقه معظم السياسيين وذهب فوراً إلى قصر الرئاسة حيث تسلم صلاحياته كرئيس شرعي للجمهورية (عبد الكريم، ١٩٩٤، ص ٢٣٦)، وكان على رأس موكب تألف من نحو ٤٠٠ سيارة قبل الذهاب إلى القصر الجمهوري (سيل، ١٩٦٨، ص ١٩٦).

باشر هاشم الأتاسي بصلاحياته الدستورية، وقبل استقالة وزارة معروف الدواليبي (١٩٥٩ - ٢٠٠٤)، كلف صبري العسلي بتشكيل حكومة جديدة، وقد قام بالاتصال ببعض الأحزاب والشخصيات السورية المستقلة وشرح لهم طبيعة عمل وزارته وأنيط بها إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد عبر ممارسة سياسة برلمانية وأن الجيش لن يكون له ممثلون في الوزارة (رشاد، ٢٠٠١، ص ٨٩)، إذ أعادت الحكومة الجديدة العمل بدستور ١٩٥٠ ودعت مجلس النواب السابق إلى الانعقاد رغم انتهاء مدته استناداً إلى نص في الدستور يقضي باعتبار المجلس المنتهية مدته مجلساً شرعياً إذا مضت ثلاثة أشهر على انتهاء دورته دون انتخاب،

وانعقد مجلس النواب السوري السابق في ١٥ آذار ١٩٥٤ بناء على دعوة تلقاها من رئيسه ناظم القدسي (١٩٠٦-١٩٩٨)، وأطلع على مرسوم تشكيل الوزارة الجديدة.^٧

جابهت وزارة صبري العسلي عدداً من الصعوبات والخلافات الداخلية بعد أيام من تشكيلها، كما عارضها كل من الجيش وحزب البعث العربي الاشتراكي وطالبا بتشكيل حكومة حيادية للإشراف على الانتخابات القادمة، وقد أجرى الرئيس هاشم الأتاسي مشاورات انتهت بترشيح سعيد الغزي (١٨٩٣-١٩٦٧) بتأليف وزارة حيادية مصغرة هدفها الوحيد إجراء انتخابات حرة تعبر عن إرادة الشعب وتعال رضى القوى السياسية فضلاً عن الجيش.^٨

تجدر الإشارة إلى أنه القي القبض على ستة ضباط وستين عسكرياً برتب مختلفة واتهموا بتدبيرهم للقيام بانقلاب في ١٨ حزيران ١٩٥٤، وفي اليوم ذاته سقطت حكومة صبري العسلي واستبدلت بحكومة حيادية برئاسة سعيد الغزي التي أعلنت أن هدفها الوحيد التحضير لإجراء انتخابات برلمانية في شهر آب إلا أنها أجلت لغاية شهر أيلول وأظهرت نزعة الناخبين إلى الأحزاب الحديثة (راثمیل، ١٩٩٧، ص ١٤٣).

ثالثاً/ الانتخابات البرلمانية في ٢٣ و ٢٤ أيلول، و ٤ و ٥ تشرين الأول عام ١٩٥٤

أصدر المجلس النيابي السابق قانوناً انتخابياً جديداً نص على أن يكون عدد النواب في المجلس القادم ١٤٢ نائباً يمثل كل نائب ثلاثين ألف مواطن، واشترط لمن يرشح نفسه للنيابة ألا يقل عمره عن ثلاثين عاماً وأن يجسن القراءة والكتابة وأن يكون غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف، ولأسباب عدة تقرر تأجيل الانتخابات لمدة شهر واحد (سيل، ١٩٦٨، ص ٢٤١).

في ضوء ما تقدم، تنافس السياسيون والمستقلون السوريون على مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٤٢ مقعداً، وكانت المنافسة حامية الوطيس، وابتدأ العمل الفعلي عليها منذ الشهر الأول من عام ١٩٥٤ (سلامة، ٢٠١٢، ص ١٥)، فقد نشرت إحدى الجرائد الدمشقية خبراً مفاده أن وزارة الداخلية اقترحت على رئاسة مجلس الوزراء إعطاء إجازة رسمية للمحافظين الحزبيين من أجل عدم استغلال نفوذهم والعمل لمصلحة حزبهم على حساب الأحزاب الأخرى وإسناد وظائفهم للمستقلين الحيايين (الإنشاء، ١٩٥٤، ص ٢)، أما الإعلان عن

^٧ضمت الوزارة: صبري العسلي رئيساً للوزراء، معروف الدواليبي وزير للدفاع، فيضي الاتاسي وزيراً للخارجية، منير العجلاني وزيراً للتربية، حسن الأطرش وزيراً للزراعة، عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية، علي بوظو وزيراً للداخلية، عفيف الصلح وزيراً للدولة، فاخر الكيالي وزيراً للاقتصاد الوطني، محمد سليمان الأحمد وزيراً للصحة، للتفاصيل ينظر: (رشاد، ٢٠٠١، ص ص ٩٠-٩٣).

^٨سعيد الغزي رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع الوطني، عزت الصقال وزيراً لخارجية والمالية، أسعد الكوراني وزيراً للعدل والاقتصادي الوطني، نهاد القاسم وزيراً للتربية والزراعة، نبيه الغزي وزيراً للأشغال العامة والصحة، إسماعيل قولي وزيراً للداخلية، (رشاد، ٢٠٠١، ص ص ٩٤-٩٦)،

أسماء المرشحين فجرت بطريقة ديمقراطية، إذ روجت كل جريدة حزبية لأعضاء حزبها المرشحين للانتخابات، ومنها كانت جريدة الشعب التابعة لحزب الشعب، حيث تصدرت الصفحات الأولى منها الإشارة إلى أهمية التصويت في الانتخابات لصالح حزب الشعب والفوائد التي سيجنيها المرشح من هذا التصويت (الشعب، ١٩٥٤، ص ١).

أشادت إحدى الجرائد السورية من جهتها بالدور الذي لعبته المرأة في هذه الانتخابات، وكيف أن المرأة السورية كانت تقدم على انتخاب المرشحين التقدميين حتى ولو كانوا من الحزب الشيوعي، لأن تصريحاتهم كانت تقوم على إعطاء المرأة، حقوقها كاملة دون أي نقصان، ولأهمية دور المرأة في الانتخابات، حيث وزع خالد العظم على الناخبات عطر فرنسي يسمى (افتكرني) من أجل الحصول على أكبر قدر من الأصوات النسائية وخلال فترة الانتخابات صدرت الأوامر إلى الضباط وأفراد الجيش السوري بالتزام الثكنات العسكرية طيلة فترة الانتخابات، درءاً لحدوث أي احتكاكات بين عناصر الجيش والناخبين، وامتد الوعي الانتخابي إلى طلبة الجامعات، فقد عقد طلاب الجامعة السورية اجتماعاً كبيراً قبيل الانتخابات، وضعوا قائمة بأسماء المرشحين الذين يتوسمون فيهم خير البلاد (المصور، ١٩٥٤، ص ٢).

من المفيد الإشارة هنا إلى أن الجولة الأولى من الانتخابات، جرت في يومي (٢٣ و ٢٤ أيلول ١٩٥٤)، والجولة الثانية في يومي (٤ و ٥ تشرين الأول عام ١٩٥٤)، وقد جرت الانتخابات في جو ديمقراطي نسبي وبصورة حيادية بحسب المصادر، وكانت انتمايات النواب الفائزين الـ ١٤٢ كما يأتي: ١- المستقلون: ٥٥ عضواً - ٢- حزب الشعب: ٣٠ عضواً - ٣- الحزب الوطني: ٢٥ عضواً - ٤- حزب البعث العربي الاشتراكي: ٢٢ عضواً - ٥- نواب العشائر: ٧ لعضاء - ٦- الحزب الشيوعي: ١ عضواً واحداً (سيل، ١٩٦٨، ص ٢٤١). في تحليل لنتائج انتخابات أيلول ١٩٥٤ بالمقارنة مع آخر انتخابات ديمقراطية جرت قبل الانقلاب الأول ١٩٤٩، يتبين أن حزب الشعب كان يتمتع بـ ٤٣ مقعداً من أصل ١١٩ مقعداً عام ١٩٤٩ أي بنسبة ٣٨% بينما حصل على ٣٠ مقعداً من أصل ١٤٢ عام ١٩٥٤ أي بنسبة ٢١% أي زيادة قدرها ١٧% بينما كان حزب البعث العربي الاشتراكي يتمتع بمقعد واحد من أصل ١١٤ مقعداً عام ١٩٤٩ أي بنسبة أقل من ١% وأصبح له ٢٢ مقعداً من أصل ١٤٢ مقعداً عام ١٩٥٤ أي بنسبة ١٦% أي بزيادة مقدارها ١٥ مرة (بزي، ١٩٩٦، ص ٢٧٩). الجدير بالذكر أن المساعي بدأت لتوقيع ميثاق بين الأحزاب لتدارك ما قد يحصل مستقبلاً، فقد حاول حزب الشعب ايجاد تعاون بين الأحزاب في تلك الجمعية للوقوف امام الجبهة التي فيها الحزب الوطني مع عدد من الأحزاب المعارضة خارج الجمعية التأسيسية (فرزات، ١٩٥٥، ص ٢٧١).

رابعاً/ التوزيع الجغرافي لأعضاء البرلمان السوري المنتخب في عام ١٩٥٤

كان أعضاء المجلس النيابي السوري في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٤، من الخلفيات الاجتماعية المتباينة ومن المناطق الجغرافية المتفرقة، الأمر الذي يفسر نجاح الانتخابات بعيداً عن اللون الواحد، حيث توزع أعضاء البرلمان بحسب مناطقهم كما يأتي:

الاسم	المدينة أو القضاء
خالد العظم، خالد بكداش، صبري العسلي، منير العجلاني، سهيل الخوري	دمشق الممتازة
رشاد جبير	محافظة دمشق
صبحي طه، أحمد إسماعيل	قضاء دوما
عبد الحكيم قدور، صالح عقيل	قضاء النبك
محمد محمود دياب	قضاء القطيفة
الأمير فاعور الفاعور، عبد الرزاق الطحان	قضاء القنيطرة
حسين مريود	قضاء قطنا
جميل الشماط	قضاء الزبداني
معروف الدوليبي، مصطفى الزرقا، مجد الدين الجابري، ناظم القدسي، عبد الوهاب حومد، رشدي كيخيا، ميخائيل البان، ليون زمريا، رزق الله سالم	حلب
حسين الشعباني، تركي بن محجم بن مهيد، عبد العزيز الحلاج، حسن عبد الكريم	قضاء جبل سمعان
عبد الحميد الدويدري	قضاء إدلب
دياب شواخ الماشي، محمد شيخ فصيح الغانم	قضاء منبج
أحمد فاخر كيالي، عادل كيخيا	قضاء حارم
زكي المدرس	قضاء جرابلس
نجدة حسيب النجاري، عبد المجيد رستم	قضاء حشر الشغور
شكري رحمو الشهابي، جميل خلو	قضاء الباب
شاهين مصطفى شاهين	قضاء عين العرب
فائق منان شيخ إسماعيل زاده	قضاء عفرين
حسن منيب اليوسفي، نور الدين النجم	قضاء معرة النعمان
محمد أسعد هارون، نوفل الياس	اللاذقية

وهيب الغانم	قضاء اللاذقية
عزيز عباد، نوري الحجي	قضاء الحفة
محمود حبيب عدنان خدام	قضاء بانياس
بديع إسماعيل، علي يونس	قضاء طرطوس
عبد اللطيف اليونس، رفيق دبرائيل بشور، محمد أمين رسلان	قضاء صافيتا
نافع رجب، عبد الصمد الفتيح، راغب البشير، محمد العايش، بدري العبود	دير الزور
عبود الجدعان الهفل	قضاء الميادين
دحام بن رجا الدندل، فهد بن مشرف الدندل	قضاء البوكمال
فيصل الهويدي، حامد الخوجة، أنور راكان	قضاء الرقة
فيضي الأتاسي، عدنان الأتاسي، هاني السباعي، راتب حسامي، سليمان معصراني، مسلم حداد، عبد الله فركوع	حمص
حسن أكرم حوراني، عبد الكريم زهور عدي، سعد الدين الخاني، محمد فيصل الركبي، محمد رثيف الملقى، خليل كلاس	حماه
مصطفى الأمير تامر، مصطفى الأمير ميرزا	قضاء السلمية
محمد جهاد الهواش، عبد الهادي عباس	قضاء مصياف
عبد العزيز المسلط باشا، محمد لطفي الحاج حسين، هواش بن جميل مسلط باشا، هاكوب عمسيح مرشو	الحسكة
عوينان المدلول	قضاء الدجلة
عبد الباقي نظام الدين، فؤادي قدري جميل باشا، عبد الرزاق النايف، الياس نجار	قضاء القامشلي
مزيد الفاضل المحاميد، عبد اللطيف المقداد	درعا
محمد خير الحريري، محمد يوسف أبو رومية	قضاء أزرع
أحمد الحسين المحمد	قضاء الزوية
الأمير حسن الاطرش	السويداء
منصور الاطرش	قضاء صلخد
فيصل النواف	عشائر بادية حلب (الحديدين)
الأمير عبد الإبراهيم	عشائر بادية حلب (الموالي)
الشيخ دهام الهادي	عشائر بادية الجزيرة (شمر الخرصا)

عشائر بادية الجزيرة (شمر الزور)	الشيخ حميدي العبد الكريم
بادية دير الزور	نوري بن مهيد
عشائر بادية الشام عشائر الحسنة	الأمير متعب الشعلان، الشيخ تامر الملح
بادية جبل الدروز	هايل السرور
عشائر بادية تدمر (حمص وحماه)	راكان المرشد (أسعيد، ٢٠٠٩، ص ٣٥٨).

أما الاعضاء الفائزون في الانتخابات عام ١٩٥٤ في البرلمان السوري في عام ١٩٥٤ لل الجولة الثانية فكانوا كل من :

الاسم	الدائرة الانتخابية
سعيد الغزي، مأمون الكزبري، علي بوظو، محمد المبارك، فيصل عسلي، صلاح الدين البيطار، جورج شهلوب	مدينة دمشق
عبد الرؤوف أبو طوق، محمد أبو خير القهوجي، حنا كسواني	محافظة دمشق - الغويطان
فرزت المملوك	قضاء دوما
عادل العجلاني	قضاء قطنا
إحسان عبد القادر الجابري، محمد رشاد برمدا، أحمد قنبر، ديكران جبراجيا، رزق الله انطاكي	مدينة حلب
نافع بكار، أحمد حاج محمد حسن كنو	قضاء أعزاز
قذري المفتي، غالب العياش	قضاء إدلب
أحمد جعفر شيخ إسماعيل زادة، عزت خليل آغا	قضاء عفرين
محمد رشيد سليمان	قضاء اللاذقية
عثمان حسن إسبر، بهجت منصور، محمد سليمان الجندي	قضاء جبلة
عبد الوهاب محمد الخضر	قضاء الميادين
محمود سويدان، عبد الحسيب رسلان، فرحان الجندي	حمص وتوابعها
علي عبد الكريم الدندشي، إسبر يازجي	قضاء تلكلخ
فضل الله جربوع	السوداء وتوابعها
صياح عامر (أسعيد، ٢٠٠٩، ص ٣٥٨).	قضاء شهبأ

خامساً/ أبرز نتائج الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٥٤

تجمع المصادر المهمة بالتاريخ السوري الحديث والمعاصر، على أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيلول وتشرين الأول ١٩٥٤ واشتركت فيه الأحزاب المختلفة، كانت من أنزه الانتخابات التي أجريت في سوريا خلال تاريخها السياسي، وبخاصة أنه انبثق عنها المجلس النيابي الذي بدأ بممارسة سلطاته التشريعية منذ ١٤ تشرين الأول ١٩٥٤ في ظل دستور ١٩٥٠ الذي العمل بموجبه بعد ٢٥ شباط مباشرة، وكانت أهم نتائج الانتخابات هو حصول حزب الشعب على الأكثرية النسبية في الانتخابات ولكنها دون الأكثرية التي كان يتمتع بها سابقاً، وكانت سياسته البرلمانية قائمة على التمسك بمبادئ الدستور (فرزات، ١٩٥٥، ص ٢٧٥).

وصف سياسي سوري الأمر بقوله: "كان عام ١٩٥٤ فرصة أخرى ساققتها الاقدار لإنقاذ الجمهورية السورية والطريقة الديمقراطية في الحكم، فرصة أخرى ولعلها آخر فرصة تتاح لهذا الجيل" (نصور، ١٩٩٥، ص ٢٠٦)، إذ كانت من المرات النادرة التي حافظت فيها الانتخابات السورية على نزاهتها من دون تدخل الجيش في نتائجه، إذ يذكر أحد أهم المسؤولين الأمنيين في البلاد خلال تلك المدة الانتخابات وطريقة إجراءها بقوله: "جرت الانتخابات في سوريا في شهر أيلول ١٩٥٤، حافظت على نزاهتها بصفتي رئيساً للشعبة الثانية في الجيش السوري، وعممت أمراً على الفروع بإعلامي عن أي محاولة تزوير، فكانت الانتخابات نزيهة، وانتهت الانتخابات بخير" (رام حمداني، ٢٠٠٨، ص ١٢٠).

مع ما تقدم، كان مجلس النواب الذي ولد بعد مخاض عسير لايزال ناقص التكوين، ليس فيه أكثرية مطلقة لأي حزب من الأحزاب المشاركة، ويصف أديب منصور الوضع بدقة بقوله: "اعلن المجلس عن عجزه منذ اللحظة الأولى وتخلّى عن وظيفة رئيسية من وظائفه الهامة حين استدعى لقيادة المجلس والبلاد شيخاً كبيراً من الرعيل الأول كان من حقه أن ينال على الغار، والمجلس الذي لم يعتمد على موارده الخاصة في الحكم، ولم يستطع أن يقدم للبلاد قيادة قوية مسؤولة، أراد لحكومة الخوري إلا تحكّم وأن لا يكون لها سياسة خارجية، فانحصرت مهمة الرئيس الخوري في حل خلافات ازلية بين حزبين مجتمعين على مضض في وزارته وفي الدعوة الأبوية لحل الخلافات" (نصور، ١٩٩٥، ص ٢٠٩).

تألّفت وزارة جديدة بعد وزارة الانتخابات التي رأسها سعيد الغزي، وبدأت البلاد عهداً جديداً من الديمقراطية البرلمانية وبرزت إلى الواجهة قوى سياسية جديدة تنافس القوى السياسية التقليدية، ولم تعد الساحة السياسية حكراً على حزب الشعب والحزب الوطني، وبدأ أن حزب الشعب أكثر تماسكاً من الحزب الوطني الذي بدأ بالتفكك والتفكك" (بزي، ١٩٩٦، ص ٢٨٠).

قدم سعيد الغزي استقالة وزارته إلى رئيس الجمهورية وقبلت استقالته وكلف خالد العظم بتشكيل الوزارة، إلا أن خالد العظم اعتذر بعد ٤٨ ساعة من تكليفه بعد رفض العديد التعاون معه ضمن شروطه، فكلف رئيس الجمهورية فارس الخوري بتشكيلها فألفها في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٤^٩.

تعهد الرئيس فارس الخوري أمام المجلس النيابي من خلال بيانه بعد تشكيل الوزارة أن يعمل على القيام بكل ما تتطلبه الإصلاحات على المستوى الداخلي وتقوية الروابط مع الأقطار العربية أولاً والدول الصديقة ثانياً، وإعطاء الأفضلية لقضية فلسطين والعمل على تقوية الجيش وتجهيزه بكل المتطلبات، لكن الحكومة بعد أسابيع معدودة واجهت متاعب عدة، خاصة في مجال السياسة الخارجية مما أدى إلى إسقاط الحكومة التي لم يمض عليها أكثر من ثلاثة أشهر ونصف في السلطة (رشاد، ٧٩).

أدى سقوط حزب الشعب في الانتخابات وخسارته للأكثرية البرلمانية مع حلفائه، إلى التحول الواضح في اتجاهات الرأي العام السوري فقد سقط مشروع الوحدة السورية العراقية بسقوط الحزب الذي كان دوماً ينادي به (بزي، ١٩٦٦، ص ٢٨٠). كما أن نجاح أول نائب شيوعي في العالم العربي وجلوسه في مقعده البرلماني، كان أمراً لافتاً في وقت كانت العديد من الأنظمة العربية تعاقب كل إنسان ينتسب إلى الحزب الشيوعي، حتى أن صحيفة نيوزويك الأمريكية ذكرت "إن سوريا قد أصبحت زعيمة الشيوعية في العالم العربي" فيما قالت صحيفة الأهرام المصرية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٤ "إن سوريا ترفض كل الأحلاف مع الغرب" (بزي، ١٩٩٦، ص ٢٨٠).

خاتمة

يستنتج مما تقدم، أن السوريين تمكنوا من تقديم تجربة ثرية فيما يتعلق بالحياة البرلمانية في تاريخها الحديث والمعاصر، وتحديداً بعد أعوام من التسلط نتيجة الآثار السلبية لوقوع سلسلة من الانقلابات العسكرية في المدة (١٩٤٩ - ١٩٥٤)، عقب إجبار الأحزاب السورية الرئيسية، قائد الانقلاب العسكري أديب الشيشكلي للتنازل عن الحكم، عقب قيام حركة عسكرية واسعة ضمت فئات واسعة من السوريين الذين وقفوا في وجهه. كما يمكن القول أنه كان هناك إجماع عريض على أن انتخابات عام ١٩٥٤، تعد أكثر الانتخابات السورية البرلمانية نضوجاً، فقد عبرت عن المزاج العام للشعب السوري وتوقه إلى الحرية عبر

^٩ فارس الخوري رئيساً للوزراء، أحمد قنبر وزيراً للدخالية، رشاد برمدا وزيراً للدفاع، علي بوظو وزيراً للعدل، رزق الله انطاكي وزيراً للمالية، مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال العامة والمواصلات، محمد سليمان الأحمد وزيراً للصحة، فاخر الكيالي وزيراً للاقتصاد الوطني، منير العجلاني وزيراً للتربية، عبد الصمد الفتيح وزيراً للزراعة، (فرزات، ١٩٥٥، ص ٢٧٦)؛ (منافيخي، المدني، ٢٠٠٩، ٧٨).

صناديق الاقتراع من دون استخدام العنف المفرط في فرض الآراء الأحادية على الآخرين بصورة واضحة. يلاحظ ما تقدم كذلك، أنه بالرغم من أن الأغلبية كانت لصالح الاحزاب التي تصدرت المشهد السياسي العام في البلاد، عقب الفوز بالمقاعد البرلمانية، إلا إن عدداً لا بأس به من شيوخ العشائر والاقطاعيين قد وصلوا بدورهم إلى المجلس النيابي السوري، وهو أمر كان معهوداً في تلك الحقبة من التاريخ السوري المعاصر.

المصادر

- أسعيد، محمد شاكر، (٢٠٠٩). البرلمان السوري في تطوره التاريخية ١٩١٩ - ٢٠٠٨ وثائق وبيانات، ط٢، دمشق.
- بشور، د. أمل ميخائيل، (٢٠٠٣). دراسة في تاريخ سوريا السياسية المعاصر، دمشق.
- الجبوري، عبد الجبار حسن، (١٩٨٠). الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من اواخر القرن التاسع عشر الى سنة ١٩٥٨، بغداد.
- جريدة الإنشاء، (١٩٥٥). دمشق، ١٩ حزيران.
- جريدة الشعب، (١٩٥٥). دمشق، ٢٥ أيلول.
- جريدة المصور، (١٩٥٥). دمشق، ٢٥ ايلول.
- حشوة، ادوار، (٢٠١٣). سوريا وتاريخ الخوف، ب. م.
- الحكيم، يوسف، (١٩٦٦). سورية والعهد الفيصلي، ذكريات الحكيم، ج٣، بيروت.
- الحصري، ساطع، (١٩٤٨). يوم ميلون صفحة من تاريخ العرب الحديث (مذكرات)، بيروت.
- الخير، هاني، (١٩٩٥). اديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا البداية والنهاية، دمشق.
- ديب، كمال، (٢٠١١). تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي الى صيف ٢٠١١، بيروت.
- رام حمداني، مصطفى، (٢٠٠٨). مذكرات شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال، ط٣، دمشق.
- الدساتير المتعاقبة في سورية تحليل ومقارنة، 2017.
- رايميل، اندرو، (١٩٩٧). الصراع السري على سورية من ١٩٤٩-١٩٦١ الحرب السرية في الشرق الاوسط، ت: محمد نجار، بيروت.
- رشاد، غسان محمد، (٢٠٠١). أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصرة ١٩٤٦ - ١٩٦٦، عمان.
- الراوي، محمد رشيد عبود، (١٩٨٥). التطورات السياسية في سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد، بغداد.
- السعيد، د. نعمة، (١٩٧٨). النظم السياسية العربية، ج١، ط٢، بغداد.
- سلامة، بلال، (٢٠١٢). انتخابات سوريا البرلمانية الحرة عام ١٩٥٤، مجلة سورييتنا، دمشق.
- سلطان، د. علي، (١٩٩٦). تاريخ سورية ١٩٠٨-١٩١٨، دمشق.
- سلو، فوزي، (١٩٥٢). رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء الى الشعب السوري، البيان الاول، دمشق.
- سورية صراع الاستقطاب، دراية وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية من ١٩١٧ - ١٩٧٣، دمشق.
- سيل، باتريك، (١٩٦٨). الصراع على سوريا ١٩٤٥-١٩٥٨، بيروت.

- شهرستان، ماري أوماظ، (٢٠٠٠). المؤتمر السوري العام ١٩١٩-١٩٢٠، دمشق.
- عبد الكريم، احمد، (١٩٩٤). حصاد سنين خصبة وثمار مرة مذكرات، بيروت.
- العجلاني، شمس الدين، (٢٠١٧). أدق التفاصيل عن بناء دار البرلمان السوري منذ عام ١٩٢٨ حتى الآن، جريدة الوطن .
- فرزات، محمد حرب، (١٩٥٥). الحياة الحزبية في سوريا ١٩٠٨-١٩٥٥، دمشق.
- كوريا، يعقوب يوسف، (٢٠٠١). ملك سورية فيصل بن حسين، بغداد.
- الكيالي، نزار، (١٩٩٧). دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠-١٩٥٠، دمشق.
- منافخي عدنان، والمدني، سليمان، (٢٠٠٩). هؤلاء حكموا سورية، ط٤، دمشق.
- المجلس النيابي الدور التشريعي الثاني الدورة الرابعة الجلسة الثالثة عشر، (١٩٣٨). دمشق.
- النجار، حسين فوزي، (١٩٥٣). السياسة والاستراتيجية في الشرق الاوسط، ج١، مصر.
- نصور، اديب، (١٩٩٥). قبل فوات الأوان دراسات ومطالعات حول الأحداث السورية ١٩٤٨ - ١٩٥٥، ط١، بيروت.